طفولة العربية مخبوءة في الجذر الثنائي

بحث في الجذر الثنائيّ ومفكوكاته

نظرية ثنائيّة الجذر

عبدالرّزّاق الصاعدي

٢٠١٦م

حين كتبتُ (تداخل الأصول) سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م كنتُ بصريًّا محافظًا، لا يكاد يَحيد عن مذهب البصريين فترًا، وكنت لا أُلقي بالًا لنظرية ثنائية الجذور، مع أني طالعت بعض ما كتبه أعلامها الكبار، وقرأت شيئا في سرّ الليال للشدياق والفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ومعجميات عربية سامية للدومنكي ونشوء اللغة ونموها واكتهالها للكرملي ومقدمة لغة العرب للعلايلي، ولعل انصرافي عنها يعود إلى أمرين؛ أحدهما أنّ دراستي الصرفية في أيام الطلب ومراحل الدراسات العليا كانت قائمة على أصول البصريين، وكان الصرفيّون واللغويون الذين أخذت عنهم التصريف يميلون إلى المذهب البصري، ومن أبرزهم الدكتور عبدالعزيز فاخر صاحب كتابَي: (توضيح الصرف) و(توضيح النحو)، والدكتور عبدالهادي الفضلي والدكتور عبدالفتاح بحيري، رحمهم الله، وكانوا لا يُعيرون الثنائيّة ما تستحقّ من الاهتمام، ويراها بعضهم من اللغو والغلو، ومن اجتهادات المعاصرين غير الموفّقة، والثاني -وهو الأهم- أن دراسة تداخل الأصول القائمة على حصر مواضع التداخل في المعاجم تحتاج إلى انضباط صرفي صارم في خضمّ الجذور اللغوية المضطربة في معاجمنا العراقية، ولا يجدي في هذا إلا المذهب الصرفي المنضبط، ومذهب البصريين أحسن المذاهب في القياس والحزم الصرفي الذي يشبه الرياضيات.

ولكني في هذه المرحلة من عمري العلمي أعدّ نفسي اليوم واحدًا من أنصار نظرية ثنائية الجذر؛ إلا أنني لا أتخلّى عن الانضباط الصرفي البصري، ولا أجد في هذه النظرية ما يعارض النظام الصرفي المحكم الذي بُنيت عليه عربية النّصّ القرآني وآداب العرب القديمة وأشعارها منذ العصر الجاهلي إلى اليوم.

ولا أريد أن أفصّل القول في هذه العجالة في تاريخ النظرية الثنائية وأحوالها، فقد كُتِب عنها الكثير، وحسبي أن أذكر خلاصتَها، وأُبيّن مذهبي فيها، وكيف أنها لا تتعارض مع الضبط الصرفي البصري، وفي هذا السياق أقول: إنني لا أعرف أحدًا واءم بين المحافظين والثُّنائيين مواءمة مقبولة ولم أجد أحدًا يشير إلى درء تعارض التصريف ونظرية الثنائية من قبل، وقد يكون ذلك مردودًا إلى نقص عندي في التتبّع والإحاطة.

فما الثُّنائيّة تلك؟

الثنائية نظرية لغوية شاعت عند المعاصرين، يرون أنها مرتبطة بنشأة اللغة العربية، وأن اللغة بدأت بالمقطع الأحادي المكون من حرفين، وأن معظمها مأخوذ من محاكاة الأصوات، ثم تطور الجذر الثنائية وانتقل في عصور النضج إلى الجذر الثلاثي، ومن أبرز أعلامها من العرب: أحمد فارس الشدياق (ت ١٨٨٧م) في معجمه سرّ الليال في القلب والإبدال، ، وإبراهيم اليازجي (ت ١٩٠٦م) في محاضرة نشرتها مجلة المقتطف عام ١٨٨١م، وجُرجي زيدان (ت ١٩١٣ه) في كتابه الفلسفة اللغوية، وطه الراوي (ت ١٩٤٦م) وأَنِستاس الكَرْملي (ت ١٩٤٧م) في كتابه نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ومرمرجي الدومنكي (ت ١٩٦٣م) في كتابه: المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، وعبدالله العلايلي (ت ١٩٩٦م) في كتابه مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نصنع المعجم الجديد، وأمين محمد فاخر (ت ٢٠١٨م) في كتابه ثنائية الألفاظ في المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية، وممن تعرّض لها من المستشرقين: الألماني جيزينوس (ت ١٨٤٢م) في كتابه عن اللغات السامية، والألماني يوليوس فورست (ت ١٨٧٣م) في معجمه العبري، والفرنسي أرنست رينان (ت ١٨٩٢م) في كتابه التاريخ العام للغات السامية، وهم يرون أن أصول الألفاظ التي نشأت منها العربية وأخواتها العروبيات (الساميّات) تعود إلى المقطع الثنائي المكون من صامتين متحرك فساكن [ينظر: الأثول الثنائية في العربية ١١] ثم فُؤمت الثنائيات، كما يقول بعضهم؛ أي: زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر أو الحشو أو الطرف، وأكثر الزيادة تكون في الطرف ويليها ما يكون في الحشو ثم ما يكون في الصدر، وهم يسمونها زيادة وأنا أسمّيها فكًّا للتضعيف بإبدال ثاني المثلين حرفا آخر، أو إبدال أول المثلين أو حذف أحدهما بعد الفك وتعويضه بحرف في صدر الكلمة، فالمضعَّف فيما يظهر لي ثلاثي تطوَّر بالتضعيف من أصله الثنائي المتروك كما سيأتي، فأقول بالفكّ والإبدال ولا أقول بالزيادة؛ لأن الفك والإبدال ألصق بالظاهرة الصوتية، التي تجري على ألسنتهم عفو الخاطر، كما يقولون في الرُّزّ: رُنْز، فهذا فكّ وإبدال وليس من الزيادة، وأما الزيادة

اللغوية فاختيار أو قرار يتخذه الواضع لصناعة جذور جديدة، واللغة ليست عقلًا وليست قرارًا، وإنما تجري بتلقائية وفق قوانينها الصوتية.

وهذه أمثلة لكل نوع من تلك الأنواع الثلاثة:

أولا: أمثلة لما يقع في الطرف ويسمّي التذيل، وهو الأكثر:

١- (قطْ/قطّ) وهو ثنائي تدور دلالته على القطع، ومنه تولّدت أصول ثلاثية بفكّ ثاني مثليه بالإبدال، مثل: قطب/ قطع/ قطف/ قطل/ قطم. ومعنى القطع فيها جميعا مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٢- (غمْ/ غمّ) وهو أصلٌ ثنائي تدور دلالته على التغطية والستر، ومنه تولّدت أصول ثلاثية، بفكّ ثاني مثليه بالإبدال، مثل: غمد/ غمر/ غمس/ غمض/ غمل/ غمن/ غمى، ومعنى التغطية والستر فيها جميعا مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٣- (نفْ/ نفّ) وهو أصل ثنائي تدور دلالته حول الخروج وأنواعه، ومنه تولّدت أصول ثلاثية تحمل المعنى هذا، بفكّ ثاني مثليه بالإبدال،وهي: نفت/ نفث/ نفج/ نفح/ نفخ/ نفد/ نفذ/ نفر/ نفز/ نفس/ نفش/ نفص/ نفض/ نفط/ نفغ/ نفق/ نفل/ نفو/ نفي، ومعنى الخروج فيها جميعا مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

ثانيًا: أمثلة لما يقع في الحشو، أي بفكّ أول مثليه بالإبدال:

١- (نمْ/ نمّ) وهو أصل تدور دلالته الجامعة حول النَّفْس والحياة والنَّفَس والصوت[١]، فيتولّد منه أصول ثلاثية بالحشو، أي بفك أول مثليه بالإبدال، منها: نأم/ نتم/ نثم/ نجم/ نحم/ نخم/ ندم/ نسم/ نعم/ نغم/ نهم، فإن تأملت معانيها في المعاجم وجدتها تدور حول ذلك المعنى العام للثنائي مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

---

(١) الأثول الثنائية في العربية ١٢٠.

٢- (فقْ/ فقّ) وتدور دلالته الأصلية حول الشَّقّ والاتّساع[٢] فيتولّد منه أصول ثلاثية بالحشو، وهي: فأق/ فتق/ فحق/ فرق/ فسق/ فشق/ فلق/ فنق/ فهق. فإن تأملت معانيها في المعاجم وجدتها تدور حول ذلك المعنى العام للثنائي مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٣- (سح/ سحّ) ومن دلالاته الجامعة التّباعد والاتّساع، فكان تطوره كما يلي: سَحْ > سحّ> سبح/ سجح/ سدح/ سرح/ سطح/ سفح/ سمح/ سنح/ سوح/ سيح. مع اختلافات يسيرة يختصّ بها كلّ لفظ.

٤- (مطْ/ مطّ) وتدور دلالته على مدّ الشيء أو جذبه وشفطه، فيتولّد منه أصول ثلاثية بالحشو، وهي: محط/ مخط/ مرط/ مسط/ معط/ مشط/ مغط/ ملط/ مهط. وهذا الجذر الأخير مهمل في معاجمنا العراقية، ولكنه شائع في لهجات بلاد المنبع، يقولون: مهط الصبيُّ ثديَ أُمّه يمهطه مهطا؛ إذا رضعه ومص ما فيه وجذبه بعنف ولم يترك به شيئا، والمهط الجذب.

ثالثًا: أمثلة لما يقع في الصدر ويسمّى التصدير:

١- (رمْ/ رمّ) وتدور دلالته حول الكسر والقطع، وتولّد منه أصول ثلاثية بالتصدير؛ فينتقل إلى الثلاثية بالتضعيف (رمّ) ثم يُفكّ التضعيف وحذف أحد المثلين ويعوّض عنه بحرف في صدر الكلمة؛ فيتولّد منه جذور، وهي: ثرم/ جرم/ خرم/ شرم/ صرم/ عرم، فإن تأملت معانيها في المعاجم وجدتها تدور حول ذلك المعنى العام للثنائي وهو الكسر والقطع وشبههما، مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٢- (فزْ/ فزّ) وتدور دلالته حول الوثوب والتهيّؤ له[٣]، فينتقل إلى الثلاثية بالتضعيف (فزّ) ثم يُفكّ التضعيف، وحذف أحد المثلين ويعوّض عنه بحرف في صدر الكلمة؛ وتولّد منه أصول ثلاثية، وهي: أفز/ جفز/ حفز/ شفز/ ضفز/ عفز/ قفز/ نفز/ وفز، وتدور حول ذلك المعنى العام للثنائي وهو الوثوب والتهيّؤ له، مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

(٢) الأثول الثنائية في العربية ٩١.

(٣) الأثول الثنائية في العربية ٨٤.

٣- (هرْ/ هرّ) وتدور دلالته حول الإضاءة والنور والنار والوضوح[٤]، وتولّد منه أصول ثلاثية بفك التضعيف والحذف والتعويض، منها: بهر/ جهر/ زهر/ سهر/ شهر/ صهر/ ظهر/ نهر/ وهر، وتدور حول ذلك المعنى العام للثنائي العام، مع اختلافات يسيرة يختص بها كل أصل.

٤- (صمْ/ صمّ) تدور دلالته على الصدع والكسر، وتولّد منه أصول ثلاثية بفك التضعيف والحذف والتعويض: خصم/ فصم/ قصم/ وصم.. ومن معاني الوصم الصدع في العود والعيب في النسب، فهو صدع وكسر، ومنه: وصمة العار.

أصول الثنائية لدى علمائنا:

يبالغ باحثون معاصرون حين يربطون بين صنيع بعض المعجميين في مدرسة التقليبات والنظرية الثنائية ويدّعون أنّ ما جاء في أبواب الثنائي في معاجم العين والجمهرة والبارع والتهذيب والمحيط والمحكم يعدّ دليلا على أن أصحاب تلك المعاجم كانوا يرون الثنائية في أصول بعض الألفاظ، وهو ما جاء فيها على صورة الثنائي مضعّفا، والحقّ أن قولهم باطل، وأنّ ما في تلك المعاجم ما هو إلا صنعة معجمية اقتضاها تيسير التقليب الكمّيّ للجذور في معاجمهم؛ لأن الثلاثي المشدّد لا ينتج عنه عند التقليب إلا جذران في الاستعمال، هذا هو الغالب لندرة باب سلس وددن، على نحو ما فصّلته في تداخل الأصول، فمثلا الجذور قدّ وشدّ وصبّ ينتج عنها مقلوب واحد هو: دقّ ودشّ وبصّ، وليس في الكلام من باب سلس: دقد ودشد وصبص، ولا قدق وشدش وبصب، وليس فيه من باب ددن: ددق أو ققد، ولا ددش أو ششد، ولا ببص أو صصب، وهذا شأن الكثير من المضعّفات، فوضعوه في الثنائي صناعةً معجمية فحسب، وليس تصريفًا ولا تأصيلَ جذور، ألا تراهم يقولون في باب الثنائي: والحرف المشدّد حرفان؟! قال الخليل وهو رائد مدرسة التقليبات: «التشديد علامة الإدغام والحرف

(٤) الأثول الثنائة في العربية ١٢٢.

الثالث»[٥]، وقال ابن دريد وهو من أرباب هذه المدرسة: «واعلم أنّ الثلاثيّ أكثر ما يكون من الأبنية، فمن الثلاثي ما هو في الكتاب وفي السّمع على لفظ الثنائي وهو ثلاثي لأنّه مَبنِيٌّ على ثلاثة أحرف: أوسطه ساكن وعينه ولامه حرفان مثلان، فأدغموا السّاكن في المتحرك فصارَ حرفا ثقيلا، وكل حرف ثقيل فهو يقوم مقام حرفين في وزن الشّعر وغيره»[٦]، وانظر إلى قول القالي في البارع وهو من هذه المدرسة حين يفتتح أبواب الثنائي بنحو قوله: «الجيم والراء في الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة لتشدّد أحد حرفيه»[٧]، وقوله: «الجيم والصاد في الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة لتشدّد أحد حرفيه»[٨].

وبهذا يظهر جليًّا أنّ أبواب الثنائي في مدرسة التقليبات ليست دليلا على قولهم بالثنائية أو إشارتهم لثنائية الجذور، بوجه أو آخر، فلا صلة لأصحاب تلك المدرسة بنظرية الثنائية من قريب أو بعيد.

وحين نبحث عن جذور نظرية الثنائية نجد ومضات في بعض المصادر بعضها خفي وبعضها جلي، ومن ذلك إلماحة قديمة في معجم العين، تستحق التأمّل، وهي في قوله : «قال [الشاعر]:

واستطربتْ ظُعْنُهُمْ لمّا احزألّ بهم   مع الضُّحى ناشِطٌ من داعباتِ دَدِ

.... يعني اللواتي يَدْعَبْنَ بالمزاح ويُدَأدِدْنَ بأصابعهنّ، ويُروى: داعِبٍ دَدَدٍ، يجعله نعتا للداعب، ويكسعه بدالٍ أُخرى ثالثة ليتمّ النّعت، لأن النعت لا يتمكّن حتى يصير ثلاثة أحرف»[٩]. وهذا نصٌّ تاريخيٌّ مهم، وفيه إرهاصات بنقل الثنائيات إلى الثلاثيات بزيادة حرف.

---

(٥) العين١/ ٥٠.

(٦) الجمهرة ١/ ٥١.

(٧) البارع ٥٦٨.

(٨) البارع ٥٧٨.

(٩) العين ٢/ ٥١.

ولعلّ أخطر ما في رحلة البحث عن جذور هذه النظرية، ما نجده عند ابن فارس في ثلاثة مواضع من معجمه الفذّ المقاييس، قال في مادة (نتب): «النون والتاء والباء ليس بشيء، لأن الباء فيه زائدة. يقولون: نتب الشيء»[١٠]. فيا له من رأي مثير! زيادة حرف في الثلاثي المجرد!! نعم الجذر الثلاثي، هذا لا يعرفه الصرفيون قاطبة، وفوق ذلك فإن الحرف من غير حروف الزيادة!! إنها إرهاصات نظرية لغوية فريدة، فكيف سبق هذا المعجمي الكوفي إلى (نظرية ثنائية الجذر)؟ تلك النظرية التي لم يتحدّث عنها اللغويون قبله أو في زمانه أو بعده. ولقد صدق ابن فارس، الباء زائدة، ولكنها زيادة متحجّرة في هذا الجذر، لا زيادة صرفية، والأصل القديم: (نتْ) ثم (نتّ) ومنه تولّدت ثلاثيات: نتأ، نتب، نتث، نتج، نتح، نتخ، نتر، نتس، نتش، نتع، نتف، نتق، نتل، نتو.. وقد حافظت هذا الثلاثيات الوليدة على المعنى العام القديم الموروث من أبيها الجذر الثنائي (نتْ/ نتّ)، وهو الخروج والنزع.

وقوله في الجذر (زلّ): «الزاء واللام أصل مطرد منقاس في المضاعف، وكذلك في كل زاي بعدها لام في الثلاثي. وهذا من عجيب هذا الأصل»[١١]. يعني: زلج، زلخ، زلط، زلع، زلغ، زلف، زلق، زلم. وأصل معناها: تزلّق الشيء.

وقوله في الجذر (دلك): «إن لله تعالى في كل شيء سرًّا ولطيفة، وقد تأملت في هذا الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجيء، وذهاب وزوال من مكان إلى مكان، والله أعلم»[١٢]. يعني: دلب، دلج، دلح، دلس، دلص، دلظ، دلع، دلغ، دلف، دلق، دلم، دله، دلو.

لقد سبق ابن فارس المستشرقين والشدياق وأنستاس الكرملي ومرمجي الدومنكي وجورجي زيدان، الذين يُصبحون ويمسون على هذه النظرية ويحسبونها من بنات أفكارهم، وما علموا أن ابن فارس سبق إليها قبل ألف سنة، وأنه صاحبها، ولكنه مات وهو لا يعلم أنه

---

(١٠) مقاييس اللغة ٥/ ٣٨٩.

(١١) مقاييس اللغة (زلّ) ٣/ ٤

(١٢) مقاييس اللغة (دلك) ٢/ ٢٩٨.

اكتشف نظرية خطيرة، أعظم من نظرية الاشتقاق الأكبر عند ابن جني، ولم يعلم بذلك أحدٌ من أقرانه، ولا من الأجيال المتعاقبة بعده، حتى جاء عصر النهضة، فظهرت النظرية فيه منسوبة لباحثين معاصرين.

ورأيت إلماحة لابن جني في الخاطريات، قال: «مسألة: (ك ت ف)، (ك ت ب)، (ك ت م) جميعها ترجع إلى موضعٍ واحد، فالطُفْ بالصنعة وتاتّ لها[١٣] هذه إشارة خفية إلى الجذر الثنائي، الذي أومأ إليه غير مرة عصريُّه ابن فارس، فكأنّ هذه الجذور تعود إلى الثنائي: (ك ت) لكن التصريف البصري يمنع ابن جني من قول ذلك، لأن أقل الكلام المتصرف ثلاثة.

وتأثّر الزمخشري في الكشاف بإلماحات ابن فارس، فقال عند حديثه عن الآية الثالثة من سورة البقرة «وأنْفَقَ الشيءَ وأنفَدَه أخوان. وعن يعقوب: نَفَقَ الشيءُ، ونَفَدَ واحد. وكل ما جاء مما فاؤه نون وعينه فاء، فدالٌّ على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأملت»[١٤]. ونقلها السمين الحلبي فقال: «.... وهو كما قال نحو: نَفِد نَفَق نَفَر نَفَذ نَفَس نَفَش نَفَثَ نفح نفخ نَفَضَ نَفَل»[١٥].

وثمّة إرهاصات لنظرية الثنائية تظهر في أقوال بعض اللغويين، حين يربطون بين الثنائي (الثلاثي المضعف) والأجوف أو الناقص، كقول ابن الأعرابي: «ومن العربِ مَن يَقْلِبُ أحد الحرفين المُدغَمَين ياءً فيقولُ في مَرٍّ: مَيْرٍ، وفي زِرٍّ: زِيرٍ، وهو الدُّجَةُ، وفي رِزٍّ: رِيز»[١٦].

ومن هذا قول ابن السكيت إن العرب تقول في كلّ بحر أو نهر إذا فاض: طَمَّ يطمّ، وطَمَا يطمو، ويقال بالياء، أيضًا[١٧].

---

(١٣) الخاطريات ٩٨

(١٤) الكشاف ١/ ٤١ سورة البقرة الآية ٣.

(١٥) الدر المصون ١/ ٩٦ سورة البقرة الآية ٣.

(١٦) اللسان (زير) ٤/ ٣٣٦.

(١٧) ينظر:القلب والإبدال: ضمن الكنـز اللّغويّ ٦٠، ٦١.

ومثل ذلك في قول ابن جنّي في الخاطريّات: «أرى في اللّغة ألفاظاً صالحة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين جميعاً، وذلك كقولهم: الضِّحّ والضّيح، ونحو قولهم: انصَبّ وصابَ يَصُوبُ»[١٨].

وقول الجوهريّ: «غبا، أصله: غبَّ، فأبدل من أحد حرفي التّضعيف الألف ، مثل: تَقَضَّى ، أصله: تَقَضَّضَ ، يقول : لا آتيك ما دام الذّئب يأتي الغنم غِبّاً»[١٩].

وقول الرّاغب الأصفهانيّ في تفسير قوله تعالى: (وحاقَ بهِم ما كانُوا به يَسْتَهْزِءُون) [سورة هود: الآية ٨]: وقوله (ولا يَحِيقُ المَكْرُ السَّيّئ إلاَّ بِأَهْلِهِ) [سورة فاطر: الآية ٤٣]: «أي: لا ينْزل ولا يصيب، قيل: وأصله حَقَّ فقلب، نحو: زلَّ وزال... وعلى هذا: ذَمَّهُ وذامه»[٢٠]، فالحرف المعتلّ في هذه الأمثلة مبدل من الحرف الأوّل في المضعّف ، للتّخفيف.

وبهذه النصوص المتفرّقة والإلمحات الذكيّة ندرك أن أصول النظرية قديم، أظهرها وأكثرها خطورة ما نقلته عن ابن فارس، وندرك أيضا أن المعاصرين لم يأتوا بجديد كما يزعمون، وإنما فصّلوا وأصلوا وتوسّعوا وأذاعوا النظرية، والفضل للمتقدم.

ما أراه في الثنائية:

يستقرّ النظرُ عندي على صحّة النظرية الثنائية وصلاحها لتفسير شيء غير قليل من تاريخ نشأة اللغة العربية والكشف عن العلاقات بين الجذور الثلاثية المتطورة من جذور ثنائية، وكذلك بعض الرباعيات المتطورة من تلك الثلاثيات ذات الأصول الثنائية، وأراها من أحسن النظريات اللغوية التي ظهرت في العصر الحديث، ودون غلوّ فيها، فهي تمثل مرحلة لغوية قديمة في اللغة، ويمكن تسميتها: مرحلة الطفولة، وكان تضعيف الحرف الثاني -

(١٨) بقية الخاطريات ٢٦.

(١٩) الصّحاح (غبس) ٩٥٥/٣.

(٢٠) المفردات (حاق) ٢٦٦.

ويسميه الصرفيون الثلاثي المضعّف- هو المرحلة الحاسمة في تطور الثنائية، وهو يمثّل مرحلة المراهقة وبداية القوّة والعنفوان، وكان هذا المشدّد هو الجسر الذي عَبَرَت عن طريقه الثنائيات إلى الثلاثيات، وهو حلقة وسطى بين الثنائي والثلاثي، وينفرد عن غيره بأنه ثنائي من وجهٍ وثلاثي من وجه، وبفضل هذا التضعيف (التشديد) انتقل الجذر الثنائي إلى جذر ثلاثي صحيح أو معتلّ عن طريق الفك والإبدال أو التعويض.

وأما مرحلة النُّضج فهي مرحلة الجذور الثلاثية الصحاح وما بعدها من رباعيات وخماسيّات، فالثلاثية في نظري هي الاختراع الصرفي العظيم الذي اكتشفته العربية وعُرفت به في تصريفها ومعجمها الفريد، وقد كثر الوضع في هذه المرحلة حتى رأينا جذورًا لا صلة لها بالثنائية، وقد بلغ من أمرها في ذروة مرحلة النضج عند نزول القرآن بلسان العرب أن تلك الثلاثيات الوليدة في مرحلة النضج والاكتمال التي لا صلة لها بالثنائية هي السواد الأعظم في اللغة وقطب الرحى لمعجمها؛ فلا ندَّعي أنَّ كل ثلاثيٍّ ولد من رحم الثنائي.

وأوجز تاريخ ألفاظ العربية من حيث التطور في ثلاث مراحل، وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الجذر الثنائي المكون من مقطع أحادي (صامتين متحرك فساكن مثل رمْ وقطْ) وهذه هي مرحلة طفولة اللغة، ويظهر أنها مرحلة قصيرة نسبيا.

المرحلة الثانية: مرحلة المراهقة اللغوية والانطلاق، وهي مرحلة تضعيف الحرف الثاني الساكن في المقطع الأحادي، مثل: رمّ وقطّ. وهذه المرحلة بالغة الخطورة؛ لأن هذا الثلاثي المضعّف هو الجسر الذي عبرت عن طريقه الثنائيات إلى الضفة الأخرى ضفة الثلاثي، وهي مرحلة أقصر من سابقتها، كانت كانكسار السّدّ وفيضان الماء.

المرحلة الثالثة: مرحلة الثلاثي وما بعده من رباعيات وخماسيات، وهي مرحلة النضج، وأعدّ الجذر الثلاثي قنبلة اللغة العربية الانشطارية التي فجّرت طاقتها وأغنتها غِنًى فاحشًا في الألفاظ، كما أسلفت، وهي أطول المراحل الثلاث فيما يظهر لي، وأعظمها بلا شكّ.

ولم يكن انتقال اللفظ الثنائي إلى الفضاء الثلاثي الرحب إلا بعد تضعيف الثنائي، وتحويله إلى ثلاثي مضعف قابل للتحول أو التلوين الصوتي بالفكّ مع الإبدال أو التعويض، كما سبق في الأحوال الثلاث، فكل ثنائي يتحول إلى الثلاثي بهذا الطريقة. والفك بالإبدال لا الزيادة المحضة هو الأداة، ويكون الإبدال في الحشو والتذييل، ويكون التعويض في الصدر، كما تقدم، ولا أرى قول القائلين بزيادة الحرف الثالث أو الثاني أو الأول، وهذه نقطة خلاف مع الثنائيين نتجت عن النظر إلى الحرف المشدّد، وما أراه هو أن تشديد اللفظ الثنائي كان الجسر الذي عبرت عن طريقه الثنائية في رحلتها التاريخية إلى الثلاثية عن طريق الفكّ وليس الزيادة.

ولما كانت الثنائية مرحلة تاريخية تمثّل نشأة اللغة أو طفولتها إن صح التعبير فإن اللغة بعد تحولها إلى الثلاثية ووضعها الأسس الصرفية عليها وعلى الرباعي والخماسي فإنها –أي الثنائية- قد هُجرت تماما، ولم يبق من مرحلتها التاريخية الأولى إلا أطلال قديمة متفرقة متناثرة في المعاجم، وأحافير لا تكاد تلحظها إلا عيون الباحثين، لطغيان الجذر الثلاثي بجبروت التصريف، وما أشبه الثنائيات ببقايا أحيائنا القديمة جدا قبل قرون في مدننا الكبيرة حين طغى عليها العمران الحديث والتهمها التوسع والتغيير المهول في الهندسة والعمران، فلم يبق منها إلا رسوم لا يكاد يلحظها أكثر الناس، فأين تلك الأحياء الصغيرة القديمة من مساحات المدن الكبيرة وأحيائها الحديثة، وكذلك الثنائية إذا قيست بالتوسع اللغوي المهول الذي طرأ على العربية في عصورها الجاهلية الأولى التي لا نكاد نعرف عنها شيئا؟! ومن المؤكد أنها تمتد في الماضي آلاف السنين، وربما مئات الألوف كما يقول أحد الباحثين[٢١] قبل الساميين والحاميين والآريين، وأن اللغة العربية التي بلغت ذروتها في الإحكام الصرفي والنحوي عند نزول القرآن مرّت بمراحل حتى وصلت إلى ما وصلت إليه.

(٢١) في التطور اللغوي ٨٦.

ولم تكن هذه النظرية من المنظور اللغوي العلمي المتجرد معتقدًا ميتافيزيقيًّا ولا خيالا أو بهرجةً أو تكلّفا، كما قد يرى بعضهم، بل هي واقع لغوي ملموس تراه ماثلا في المعجم وتؤيده الدلالة والتحليل اللغوي للجذور المتآخية، ويمكن للنظرية أن تفتح مغاليق المعجم العربي في بعض الجذور، وربما أعانت من يريد أن يواصل البحث في نظرية ابن فارس في الثلاثيات والرباعيات المتطورة من جذور أصغر. وقد أفادتني النظرية في ضوابط الفوائت الظنية، وبمساعدتها رجّحت القول بالفائت الظنّي في عدد من الألفاظ(٢٢).

وهنا يرد سؤال في غاية الأهمية، وهو: كيف نوفّق بين الثنائيين ومعارضيهم أو كيف نوفق بين الثنائية والتصريف؟ لقد واجهت الثنائية نقدًا لاذعًا مشوبًا بالسخرية من عدد من الباحثين اللغويين التقليديين أو المحافظين، لما يعدّونه من الثغرات في بنيان هذه النظرية، وأبرزها ثغرتان كبيرتان:

الأولى: أن التصريف يهدم هذه النظرية؛ لأنه لا يعدّها شيئا ولا يتعامل مع اللفظ الثنائي إلا بعد نقله إلى الثلاثي بالتضعيف، وأن ما وجد من ألفاظ ثنائية في ظاهرها مثل يَدٍ ودَمٍ ما هي إلا ثلاثيات حذف منها حرف لكثرة الاستعمال، ويستدلون بالتصريف عند التثنية والجمع والتصغير إذ يرجع الحرف المحذوف إلى موضعه، وربما اغتر بهذا بعض الباحثين المعاصرين، وهو أرنست لينان إذ قال: «اللغة العربية ظهرت فجأة على غاية الكمال، وهذا أغرب ما وقع في تاريخ البشر، فليس لها طفولة ولا شيخوخة». وقوله مردود بما سبق.

والثغرة الثانية قصور النظرية وتعذر تطبيقها على أكثر الثلاثيات، فلا يمكن أن تقول: إن عرف من عر، وأن دخل من دخ وأن جلس من جل، فالنظرية مبنية على ألفاظ انتقائية قليلة أراد أصحابها أن يعمموا نتيجتها، وحاولوا إقناع الناس بها! وساعد المنكرين الرافضين غلوُّ بعض الثنائيين في شأنها ومنهم الأب مرمرجي الدومنكي فيكاد يلزمنا القول بالثنائية إلزاما، فالرباعيات عنده ليست مجردة كما يقول الصرفيون بل هي ثلاثيات مزيدة،

(٢٢) ينظر: فوائت المعاجم ٦٣٩/٢- ٨٢٧.

والثلاثيات المجردة من مثال وأجوف وناقص ومهموز ومضاعف ومكرره «هي بأجمعها قابلةُ الردِّ إلى الرّسّ الثنائي، فيجدر من ثم طرحها من مجموع الأصول الثلاثية. فيبقى السالم وحده، وهو كذلك هيّن رُدّ أغلبيته إلى الثنائي... أما البقية الباقية البائن تعذر ردها من الثلاثي إلى الثنائي فذلك يمكن عزوه إلى ضياع الرّساس الثنائية»[٢٣]، فالثلاثي وما فوقه توسّعات اشتقاقية للرس الثنائي، وعنه صدر جميع التوسّعات والاشتقاقات[٢٤].

وهذا الغلو في الثنائية الذي نراه عند الدومنكي مردودٌ عليه وغير مقبول، وما يزعمه لا يُسلّم به، فالثلاثيات التي يصعب ردها إلى الأصل الثنائي أو يتعذر هي أكثر بكثير مما نجد فيه بقايا للثنائية، بل إن ما يمكن رده إلى الثنائية لا يتجاوز في تقديري ١٠٪ ولعلّه أقل، وكيف يفوت الدومنكي وهو الباحث اللغوي الحصيف أن اللغة بعد استقرارها على التصريف الثلاثي لا بد لها أن تمضي في نموها وتوسّعها بالوضع والاشتقاق بأنواعه في مرحلة النضج تلك التى ترجع إلى آلاف السنين واضعة الرّسّ الثنائي وراء ظهرها؟!

وأقول: إن الثنائية مرحلة لغوية تاريخية موغلة في القِدَم، تجاوزتها اللغة في نموها وسيرها نحو النضج والكمال، لم يبق منها في العصر الجاهلي المتأخّر إلا أطلال وبقايا متناثرة يراها الباحثون المعنيّون بالتأصيل والتفكيك الجذوري، وإنكارها يُعدّ خطأً لغويًّا في حق لغتنا وتاريخها، كما أنه يحرم اللغويين من إشارات معجمية هادية في غاية الأهمية.

نظرة على الرِّسّ الثنائي (سَحْ):

عند تأمل الرس الثنائي (سَحْ) والثلاثيات المفكوكة منه يظهر جليا أن الدلالة العامة فيه هي: التمدد الأفقي والانسياح مع الالتصاق بالشيء أو بالأرض غالبا، ثم تطور هذا الرّسّ بتضعيف حرفه الثاني، والتضعيف في الثنائيات هو الجسر الذي نقلها إلى مرحلة الثلاثيات الأكثر خطورة في تاريخ العربية، فقالوا: (سحّ) ومنه: سحّ الماءُ: انصبّ وساح على الأرض،

---

(٢٣) معجميات عربية سامية ٨٠.

(٢٤) ينظر: هل العربية منطقية ١٤٥، ومعجميات عربية سامية ٧٩، وأصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ٣١.

والسحسح: المطرُ الشديد يسحّ ويقشر وجه الأرض. ثم تولّد من هذا الجذر الثنائي جذورٌ ثلاثية بفكّ التضعيف بطريقتين قلب ثاني المثلين أو قلب أول المثلين وهذا من نوادر الثنائية حين يقع في جذر واحد، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أولا: تطور الجذر سحّ بفك التضعيف وإبدال الحرف الثاني من المثلين فنشأت جذور تحمل المعنى العام لهذا الرس الثنائي سح، وهي: سحب/ سحت/ سحج/ سحر/ سحف/ سحق/ سحك/ سحل/ سحن/ سحا، وهذه معانيها:

سحب: سحبه: جرّه على الأرض، وسحبت الريح أذيالها، وسحب الذيل على معايبه.

سحت: سحته: استأصله، وسحت الشيءَ قشره قليلا قليلا، وسحت وجهَ الأرش: محاه، ومنه عام أسحت، وأرض سحتاء: لا رعي فيها.

سحج: سحجه سحجا: خدشه وقشره، وسحج شعره بالمشط: سرّحه على فروة رأسه. والسحج: الإسهال، والسحج أن يصيب الشيءُ الشيءَ فيقشر منه شيئا قليلا، والسّحّاجُ والمسحاج: الناقة التي تسحج الأرضَ بخفّها فلا يلبث أن يحفى، والمسحج: المبراه التي يُبرى بها الخشب.

سحر: سحر المطرُ وجهَ الأرض والترابَ: أفسده فلم يصلح للعمل.

سحف: سحفه قشره، وسحف الجلدَ كشطه، وسحف الشعرَ كشطه عن الجلد حتى لم يبقى منه شيء.

سحق: سحق الشيءَ إذا سهكه، وهو دون الدقّ، وسحقت الريح الأرض قشرت وجه الأرض بشدّة هبوبها. وسحق رأسه: حلقه.

سحك: سحكه: سحقه، ومنه المسحوق والسحاق والمساحقة.

سحل: سحل الخشب: قشره ونحته، وسحلت الريحُ الأرض: كشطت ما عليها، وسحل الشيءَ: قشره. وسحل الشيء: سحقه.

سحن: سحن الخشبَ: دلكه بمسحن حتى يلين من غير أن يؤخذ منه شيء.

سحا: سحا الطينَ عن الأرض: قشره فانسحى، وسحاه: جرفه، وسحا الشحم عن الإهاب: قشره.

ثانيا: تطور الجذر سحّ بفك التضعيف بقلب أول المثلين وليس ثانيهما، فنشأ من هذا ثلاثيات منها:

سبح: سبح في الماء يسبح، إذا عام فيه، ومنه: سَبْحُ الفرس: جريه، وسبح في الكلام إذا أكثر فيه.

سجح: منه: مِشيةٌ سُجُح أي سهلة، وخُلُق سجيح: ليّن سهل.

سطح: السطيح: المنبسط، وسطح الشيء يسطحه فهو مسطوح: إذا بسطه ومدّه.

سفح: سفحت الماء إذا هرقته، وسفح دمعه يسفحه إذا أرسله وسال على خديه.

سلح: سلحت الدابة إذا مشى بطنه، وكذلك الإنسان/ من داء أو طعام، وزعموا أن السّلَح: ماء السماء في الغدران.

سمح: لان وسَهُل، ومنه: أسمحتْ لانت وانقادت.

سيح: ساح الماء سيح، مثل سحّ يسح.

فإنك لن تجد صعوبة في لمح المعنى العام الذي ينتظم هذه الجذور الثلاثية ويربطها بأصلها الثنائي سح.

فواصل أخيرة:

أ- لماذا تركت العربية الجذر الثنائي؟ تركت العربية الجذر الثنائي لفقره الشديد في التقليبات، فأقصى ما يمكن إنتاجه منه: ٧٥٦ جذرا، وهي حاصل ضرب ٢٨ في ٢٧، وأما الجذر الثلاثي فإمكاناته عالية في التقليبات، وكذلك الجذر الرباعي والخماسي،

فكان على العربية أن تهجر الجذر الثنائي، وقد فعلت، ربما قبل عشرة آلاف سنة.

أ- الثّنائيّات جذور هَرِمة متآكلة في لغتنا، وهي تنطوي على شيء من طفولة العربية.

ب- الثّلاثيّات قنبلة العربية ومنجمها الأكبر، وطاقتها المتجدّدة.

ت- حين فشلت الجذور الخماسية أنهت العربية مغامرتها في رحلة التطور، وربما عدّتِ الخماسيات غلطة.!

ت- بهذه النظرية نستطيع أن نصنع سلاسل أنساب للجذور، وفي كل مرة يكون الثنائي هو الجد ويكون الثلاثي هو الابن ويكون الرباعي هو الحفيد،

ث- أنا من أعاد الحق الأدبي لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، فهو صاحب هذه النظرية بالماحاته الثلاث في المقاييس، ولكنه مات دون أن يعلم أنه اكتشف نظرية لغوية خطيرة، والأعجب من هذا أن أحدا من اللغويين المتقدمين والمتأخرين لم ينصف ابن فارس، وكان الباحثون ينسبونها للشدياق (١٨٨٧م) ومعاصريه، وهذا غلط تاريخي، وإن كان لهم الفضل في تهذيبها وترسيخها ونشرها[٢٥].!

(٢٥) نشر في جريدة الجزيرة ٢٨ / ٥/ ٢٠١٦م- ٥/ ٦/ ٢٠١٦م- ١١/ ٦/ ٢٠١٦م- ١٨/ ٦/ ٢٠١٦م، وزدت عليه زيادات متفرّقة.